الجّورة والقُصور
الجريمة المنسية

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization

@JFLngo

JFL.ngo

سبتمبر / أيلول 2017

الفهرس

الملخص التنفيذي 2
عن المنظمة.....4
المقدمة.....4
المنهجية.....6
التحديات.....7
الوصف القانوني.....8
أيام من رعب 11
الاستنتاجات.....31
التوصيات.....32

الجورة والقصور

الجريمة المنسية

أولاً: الملخص التنفيذي

- في 25 أيلول/سبتمبر 2012 اقتحمت القوات الحكومية السورية حيي الجورة والقصور وارتكبت مجزرة راح ضحيتها المئات، حيث قامت هذه القوات بإعدامات ميدانية وإحراق لجثث الضحايا واعتقلت العشرات من المدنيين ومنهم مازال مصيره مجهولا حتى الآن.

محافظة ديرالزور شرقي سوريا على الحدود السورية العراقية

عندما بدأت القوات الحكومية باقتحام حي الجورة ومداهمة المنازل واعتقال المدنيين هرب عدد من سكان الحي باتجاه شارع الوادي القريب، يقول بهاء سليمان:" في المساء عندما عدت إلى منزلي القريب من جامع المهاجرين[1]، شاهدت مجزرة مروعة، فقد قامت هذه القوات بإخراج عمال فرن النعمة وحجزهم في أحد المنازل ثم رشوا عليهم مادة بيضاء اللون– بودرة – ثم أحرقوهم جميعاً، وقد بقي من هذه المادة ماهو منثور على الأرض وأثاث المنزل".

[1] يقع في منطقة الطب في حي الجورة

ويوضح الشاهد:"بعض الجثث كانت متفحمة تماماً ولم نستطع التعرف على أصحابها، فيما تعرفت على الباقي ومنها كان عبدالله زهير، وأخوين أحدهما اسمه خليل والآخر اسمه عمر، وتم دفنهم بحديقة جامع المهاجرين".
و يقول أحد الشهود حول قيام القوات الحكومية باستهداف عوائل بأكملها: "عندما دخلنا منزل آل صليبي وجدنا في غرفة الجلوس 5 جثث مقتولة وبركة دم كبيرة، كانوا أربعة شباب ورجل كبير في السن، وكانت الجثث متحللة والدود يأكل بها، وفي القبو وجدنا 4 جثث لأم وطفلين وفتاة وقد تم إعدامهم جميعاً بطلقات في الرأس".

أجرت منظمة العدالة من أجل الحياة -وهي منظمة سورية تعمل على توثيق الانتهاكات- العديد من التحقيقات والتقَ باحثو المنظمة ب 16 شاهداً و قاموا بتحليل عشرات الصور والفيديوهات و قد تبين من خلال ما سبق أن الجرائم المرتكبة في حيي الجورة و القصور في 25 و 26 و27 أيلول/سبتمبر 2012 وهي استهداف عوائل بأكملها – سلب و نهب المنازل – إهانة الموتى – تأخير دخول المساعدات الإنسانية – التعذيب و استهداف أشخاص لهم أقارب في المعارضة – إعدامات دون محاكمة – ترويع المدنيين – حرق منازل و آليات للمدنيين هي مخالفة للقوانين والأعراف الدولية ينبغي التحقيق بها.

حيا الجورة و القصور و شارع الوادي-مكان ارتكاب المجزرة

تطالب منظمة العدالة من أجل الحياة بالعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة الوضع إلى القضاء الدولي بما في ذلك المحكمة الجنائيّة الدولية أو محاكم خاصة وتطالب جميع الأطراف ذوي الصلة كالحكومة السورية والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتها في التحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها وضمان عدم تكرارها.

ثانياً: عن المنظمة

منظمة العدالة من أجل الحياة منظمة مجتمع مدني سورية مستقلة، غير حكومية غير ربحية، تضم العديد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان من السوريات والسوريين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم. تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأجل استخدامها في المرحلة المقبلة التي تلي الحرب، حيث تستخدم الأدلة المجمعة والمدققة بعناية في عمليات العدالة الانتقالية بمختلف أشكالها.كذلك تعمل المنظمة بشكل مستمر على حملات مناصرة وورشات وندوات لتعميم ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع السوري.

رؤيتنا: تتطلع المنظمة إلى مجتمع سوري أساسه المواطنة وسيادة القانون، يتمتع فيه السوريون بالعدالة والمساواة.

الرسالة: تعزيز العدالة عبر رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وإصدار الإحصاءات والتقارير الحقوقية الموضوعية لاستخدامها في تحقيق العدالة في سورية. كذلك تعمل منذ تأسيسها على بناء قدرات الناشطين السوريين لتمكينهم من تقصي الحقائق وجمع الأدلة وحفظها بالشكل الأنسب.

قيمنا: تؤمن المنظمة بأنّ حقوق الإنسان حقوق متأصلة، ويتمتع بها الناس على قدم المساواة دون تحييد، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة أو للتصرف.

ثالثاً: المقدمة

3.1:عن ديرالزور:

تقع محافظة دير الزور شرقي سورية، وتبلغ مساحتها 33.06 ألف كم مربع، وهو ما يشكل 9.17% من مساحة سورية، ويبلغ عدد سكانها حاليا مليون وثلاثة وخمسون ألف وثلاثمائة وواحد وثمانون نسمة[2] - ووفق تقديرات ناشطين يبلغ عدد سكان المحافظة حوالي سبعمائة ألف نسمة-فيما كان عدد السكان قبل بدء الاحتجاجات في سوريا مليون وستمائة واثنان وتسعون الفاً[3] - وتمتد المحافظة على ضفّتي نهر الفرات التي تعتمد عليه في الزراعة كنمط اقتصادي أساسي، إضافة إلى الثروة الحيوانية كما تحتوي على عدد من حقول النفط والغاز المهمة في سورية.

ومنذ بدء الاحتجاجات المناهضة للحكم في سوريا اعتقلت القوات الحكومية والأجهزة الأمنية التابعة للسلطات السورية عدداً كبيراً من المدنيين حيث تم الإفراج عن بعضهم و تبليغ ذوي البعض الآخر بمقتله ولا يزال مصير بعض المعتقلين مجهولاً حتى اللحظة. و قد بحثت منظمة العدالة بالتفصيل في قضية الاعتقال والتعذيب الذي تعرض له أبناء محافظة ديرالزور في سجون السلطات السورية وتنظيم الدولة والفصائل المسلحة وجبهة النصرة بتقرير "لم يكن تحقيقاً .. كان تعذيباً" الصادر عنها بتاريخ 10 كانون

[2] تقييم أعداد السكان وفق برنامج مرتبط بالأمم المتحدة-وتم الحصول على التحديث الوارد بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر2017

[3] وفق المكتب المركزي للإحصاء في سورية

الأول/ديسمبر 2016 كما وثقت المنظمة منذ تاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2016 ولغاية 31 آب/أغسطس 2017 مقتل (53) من أبناء ديرالزور تحت التعذيب في سجون السلطات السورية فقط.

منذ بدء المعارك بين القوات الحكومية وفصائل المعارضة في حزيران/يونيو 2012 تعرضت مختلف أجزاء المحافظة لقصف من قبل القوات الحكومية السورية بمختلف أنواع الأسلحة والذي استهدف أحياء مكتظة بالمدنيين وتجمعات سكانية ومرافق حيوية، وازدادت حدة القصف بعد التدخل الروسي وتدخل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حيث وثقت منظمة العدالة من أجل الحياة منذ تاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2016 ولغاية 31 آب/أغسطس 2017 مقتل (986) مدني، كما أصدرت بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تقريراً مفصلاً حول القصف العشوائي وغير المتناسب على المحافظة بعنوان عجاج الطائرات.

3.2: عن حيي الجورة والقصور

تقع أحياء (الجورة والقصور) غربي مدينة دير الزور وهي لا تزال تحت سيطرة القوات الحكومية السورية-، ويبلغ عدد سكانها حوالي 75 ألف مدني[4] ، وشهدت هذه الأحياء[5] نزوحاً واسعاً باتجاهها من أحياء المدينة التي خرجت عن سيطرة القوات الحكومية (الحميدية – الشيخ ياسين – العمال – الجبيلة – الحويقة – الرشدية – المطار القديم – كنامات – خسارات) منذ شهر حزيران/يونيو 2012 بسبب المعارك التي شهدتها هذه الأحياء .

3.3: الوضع الحالي لحيي الجورة و القصور

قام تنظيم الدولة بحصار هذه الأحياء بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2015 حيث أغلق جميع المنافذ البرية والمائية المؤدية إليها الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في المواد الغذائية، استغلت الأجهزة الأمنية والميليشيات التابعة للسلطات السورية والتجار المرتبطين بها هذا الوضع الإنساني الصعب وأخذوا يتحكمون بأسعار المواد الغذائية حيث ارتفعت إلى أكثر من 700 بالمئة كما أدى هذا الحصار إلى نقص كبير في المواد الدوائية.

أجبرت هذه الأوضاع المدنيين المحاصرين على النزوح إلا أن الأجهزة الأمنية فرضت شروطاً عديدة للسماح للمدنيين بالخروج مثل شرط الحصول على موافقة أمنية والذي يتطلب الحصول عليها دفع مبالغ مالية كبيرة وصلت أحيانا إلى مليون ليرة للشخص الواحد.

[4] وفق تقديرات منظمة العدالة من أجل الحياة

[5] إضافة إلى حي هرابش و الذي يقع غرب المدينة بالقرب من مطار ديرالزور و يخضع لسيطرة السلطات السورية و يخضع للحصار أيضاً

وثقت منظمة العدالة منذ بداية الحصار حتى نشر هذا التقرير وفاة 45 مدنياً بينهم 13 طفلاً و 11 امرأة في هذه الأحياء نتيجة سوء التغذية وقلة الدواء والكادر الطبي حيث نزح معظم الأطباء والممرضين نتيجة الحصار.

لجأت القوات الحكومية إلى تجنيد المدنيين بشكل إجباري في صفوفها والميليشيات التابعة لها لتعويض النقص في العناصر لديها.
في العاشر من نيسان/أبريل 2016 بدأ برنامج الأغذية العالمي WFP بإدخال المساعدات إلى الأحياء المحاصرة تنفيذا لقرار رقم2254 الصادر عن مجلس الأمن بجلسته رقم 7588 المعقودة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 وذلك بإسقاطها جواً، وساعدت هذه العمليات في تحسين الوضع الغذائي للمدنيين.

بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2017 قامت القوات الحكومية السورية مدعومة من القوات الروسية و القادمة من خارج ديرالزور بالسيطرة على مجموعة من المواقع الهامة والاستراتيجية بالقرب من هذه الأحياء وابعاد عناصر تنظيم الدولة وفك الحصار عنها.

رابعاً: المنهجية

يغطي هذا التقرير حالات إعدام ميداني جماعي وسلب ونهب واعتقالات قامت بها القوات الحكومية السورية أثناء اقتحامها لحيي الجورة والقصور في محافظة دير الزور في شهر أيلول/سبتمبر لعام 2012.

قامت منظمة العدالة من أجل الحياة بتشكيل فريق مكون من سبعة باحثين أجروا مقابلات وجمعوا شهادات خاصة بالتقرير، حيث شارك الفريق في ورشة عمل أقامتها منظمة العدالة لمدة ثلاثة أيام وضعوا خلالها هيكلية التقرير ومراجعة الإطار القانوني الخاص بالإعدامات الميدانية والتعذيب والاعتقال.

اعتمد التقرير على:

16 شهادة مع ذوي الضحايا وشهود كانوا متواجدين أثناء عملية اقتحام الحيين أجراها باحثو منظمة العدالة من أجل الحياة من خلال لقاءات مباشرة وعن طريق وسائل تواصل بديلة على شبكة الإنترنت من بينها سكايب و واتس آب.

وقام باحثو المنظمة بشرح الغرض من المعلومات التي قام بتقديمها الشهود في هذا التقرير وتم أخذ موافقة جميع الشهود على نشر شهاداتهم و اختيار اسم مستعار لكل من لا يرغب بنشر اسمه الحقيقي وذلك ضمانا لسلامتهم وسلامة ذويهم في الداخل السوري.

كما قام باحثو المنظمة بتحليل عشرات الصور وخمسة مقاطع فيديو وتم الحصول على صور لبعض الضحايا خلال جمع الشهادات إضافة إلى تصميم خرائط خاصة بالمقابر الجماعية والأماكن التي انطلقت منها القوات المهاجمة للحيين وذلك بناء على الشهادات التي تم جمعها والاستعانة بالشهود في تحديد الأماكن بشكل دقيق.

خامساً: التحديات

واجه فريق العمل أثناء جمع الشهادات وكتابة التقرير مجموعة من التحديات منها:

– 1 صعوبة تواصل الباحث مع أكبر عدد من الشهود داخل محافظة دير الزور وخارجها والحصول على شهاداتهم بسبب المخاطر التي قد يتعرض لها الشاهد أو ذويه من قبل القوات الحكومية حيث تم إجراء معظم ال مقابلات مع شهود متواجدين خارج سوريا.

2 – رفض بعض الشهود ذكر أسمائهم وآخرين الإدلاء بشهاداتهم بسبب الخوف من التعرض للاعتقال أو معرفة القوات الحكومية والأجهزة الأمنية بالأمر، مما يهدد الباحث والشاهد أو ذويه بأمنهم الشخصي أثناء أخذ الشهادة وبعدها حيث تم استبدال أسمائهم الصريحة بأسماء وهمية، كما تم الحصول على موافقة الشهود على النشر وكانوا على دراية بالمخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها.

3-قلة الموارد المالية للتنقل داخل وخارج المحافظة حيث تم أخذ العديد من الشهادات عن طريق مكالمات سكايب أو واتس آب.

5 –نقص بعض المعلومات التي من شأنها تعزيز المعلومات الواردة في التقرير بسبب صعوبة التواصل والوصول إلى المصادر نتيجة انعدام التيار الكهربائي وصعوبة الاتصال في مناطق سيطرة القوات الحكومية في مدينة ديرالزور.

سادساً الوصف القانوني

5.1 على المستوى الوطني:

في عام 2012 تم وضع دستور جديد للبلاد بدلاً عن الدستور الدائم لعام 1973 حيث نص في مادته الثالثة والخمسون على مايلي:

-1"لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن الجهة القضائية المختصة، أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود، أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية أو جنحة.

-2لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

-3كل شخص يُقبض عليه يجب أن يُبلغ أسباب توقيفه وحقوقه، ولا يجوز الاستمرار في توقيفه أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية المختصة.

-4لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به."

ونص أيضا في المادة الرابعة والخمسون على مايلي:

"كل اعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة الحياة الخاصة أو على غيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور يُعد جريمة يعاقب عليها القانون."

ونصت المادة 136 من قانون العقوبات العسكري على مايلي :

-1"يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العسكريون الذين يقدمون وهم عصابة على سلب أو إتلاف المأكولات و البضائع والأشياء سواء حصل ذلك بالسلاح أو باستعمال القوة الظاهرة أو بواسطة كسر الأبواب والحواجز، أم باستعمال العنف على الأشخاص .

-2وفي الحالات الأخرى يعاقبون بالاعتقال المؤقت .

-3ومع ذلك إذا وجد بين الفاعلين في الحالات المبينة في الفقرة الأولى محرض أو عدة محرضين أو واحد فأكثر من ذوي الرتب، فلا يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلا على المحرضين الأعلى رتبة، أما بقية الفاعلين فيقضى عليهم بالأشغال الشاقة المؤقتة .

-4 وإذا قضي على الضابط الفاعل بعقوبة الحبس من جراء منحه الأسباب التخفيفية فإنه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل أو الطرد."

5.2على المستوى الدولي

تشير الشهادات الواردة في هذا التقرير إلى ارتكاب الحكومة السورية انتهاكات عديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وينطبق هذا القانون في أوقات السلم وأثناء النزاعات المسلحة، وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والذي ينطبق في أوقات النزاعات المسلحة فقط.
ويؤكد الشهود أن القوات الحكومية السورية أقدمت بعد اقتحامها لحيي الجورة و القصور على إعدام مدنيين واستهداف عوائل بأكملها من دون أي محاكمة ومنعت دفنهم في مقابر المدينة ما اضطر المدنيين إلى دفنهم في مقابر جماعية في المساجد والحدائق العامة و حدائق المنازل، كما قامت هذه القوات بتعذيب العديد من المدنيين وأخرت وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان الحيين، و نهبت وأحرقت منازل و روعت المدنيين في هذين الحيين.

سوريا هي دولة طرف في اتفاقيات جنيف عام 1949 حيث تعتبر المادة الثالثة المشتركة في هذه الاتفاقيات وغيرها من مواد القانون العرفي الدولي المنطبق أثناء النزاعات غير الدولية من القوانين التي تجرم الاستهداف والتعذيب كما تجرم إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة عادلة ومستقلة ومشكلة تشكيلاً قانونياً.

إلا أن هذه القوانين والمواد تلزم المجموعات المسلحة (الغير تابعة للدولة) والدولة نفسها وحتى مواطنو الحكومات الأجنبية المشاركة في الأعمال العدائية، حيث تلزم جميع الأطراف المذكورة باحترام حقوق الإنسان وحماية الأشخاص الموجودين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم بما فيها المعتقلون والجرحى والأسرى المقاتلون.

أصدر مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم 7344 المنعقدة بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2014 القرار رقم2191 و الذي طالب جميع الأطراف في النزاع الداخلي السوري بالامتثال فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بإنشاء قاعدة بيانات تضم القانون الدولي الإنساني العرفي، الذي هو ملزم على جميع الأطراف في النزاعات غير الدولية كالتي في سوريا، و اعتمدت في ذلك على الاتفاقيات الدولية والممارسات المتبعة من الدول .

و بموجب القاعدة 46 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، فإنه :"يحضر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة، أو تهديد الخصم بذلك، أو إدارة الأعمال العدائية على هذا الأساس[6]."

[6] انظر أيضاً المادة 8 في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

و حظرت المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف، وهي إتفاقية تشكل أيضا جزءً من القانون الدولي العرفي حتى لو لم تكن سوريا موقعة عليها، الاعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية.[7]

و نصت القاعدة 115 من ذات الدراسة:" تعامل جثث الموتى بطريقة تتسم بالاحترام، و تحترم قبورهم و تصان بشكل ملائم".

و نصت القاعدة 100 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي:" لا يدان أي شخص أو يصدر عليه حكم إلا بمحاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات القضائية الأساسية."

كما حظر القانون الدولي الإنساني العرفي التعذيب حيث جاء في القاعدة 90 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي:" يحظر التعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة".

ونصت المادة 2 (2) و (3) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها الحكومة السورية بتاريخ 1 تموز/يوليو 2004 على أن

": 2- لا يجوز التذرع بأي ظروف استثنائية أياً كانت، سواء كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.

3- لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى رتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب".

وجاء في دراسة اللجنة الدولية المذكورة أعلاه:

القاعدة 53:" يحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب."

القاعدة 54:" تحظر مهاجمة الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو نقلها أو تعطيلها."

كما أنه يحظر النهب في جميع الأحوال حيث جاء في المادة 8 (2) (ب) في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:" نهب أي بلدة أو مكان حتى و إن تم الاستيلاء عليه عنوةً يعتبر جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي."

وجاء في القاعدة 2 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي:" تحظر أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف التي تستهدف بصورة رئيسية بث الذعر بين السكان المدنيين."

وذكرت القاعدة 7 من ذات الدراسة عدم جواز استهداف الأعيان المدنية": يميز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، و لا توجه الهجمات إلا إلى الأهداف العسكرية فحسب، ولا يجوز أن توجه إلى الأعيان المدنية".

[7] راجع المادة 89 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي

سادساً: أيام من رعب

6.1:تمركز القوات والاقتحام:

تمركزت القوات الحكومية ومنها الحرس الجمهوري في معسكر الطلائع، والتي يقدر عددها بالآلاف، وساند هذه القوات عدد كبير من الآليات الثقيلة (دبابات و مدرعات ومجنزرات وسيارات عسكرية)، وهو ما أكده عدد كبير من الذين قابلتهم منظمة العدالة من أجل الحياة، وبهاء سليمان واحداً منهم يقول:_"تتبع هذه القوات للحرس الجمهوري، وكان زيهم العسكري مموهاً، ويضعون شارات حمراء على الكتف، وكانوا يحملون سلاحاً أبيضاً(سيوف، وسكاكين ومهدّات[8])، وكانوا يتكلمون العربية ولهجتهم تشبه لهجة أهل الساحل السوري، كما أن بعضهم كان يتكلم لغة غريبة وعلى الأغلب هي اللغة الفارسية، وكانت ذقونهم طويلة وأجسادهم ضخمة جداً، كما كان لهؤلاء تأثير من حيث القرار على غيرهم من العناصر، إضافة إلى هذه القوات كانت هناك قوات أخرى من جيش الحكومة السورية".

وقد اقتحمت هذه القوات حي الجورة في صباح 25 أيلول/سبتمبر 2012 من جهة طريق معسكر الطلائع وطرف الضاحية القريبة من حي الجورة، بالآليات الثقيلة حيث يشير الشاهد رياض (إسم مستعار)[9] إلى: "أن عدداً من الأدلاء الملثمين (المخبرين) رافقوا هذه القوات ليرشدوهم على المطلوبين ومنازلهم، وأن بعض عناصر هذه القوات لم يكن سوري الجنسية".

والغريب أن الكثير من المدنيين في هذين الحيّيْن لم يخرجوا من منازلهم، لاعتقادهم بأن هذه القوات جاءت لاسترجاع الأحياء التي تمت السيطرة عليها من قبل فصائل المعارضة المسلحة في مدينة ديرالزور، لكن القوات الحكومية كان لديها خطط تعاكس ما توقعه المدنيون، يقول قاسم فرحان العيسى وهو مدير آليات في فرع الهلال الأحمر السوري في ديرالزور:"إن القوات الحكومية التي كانت تبث الطمأنينة عبر عناصرها للمدنيين قبل حدوث المجزرة وتقول لهم بأن الحرس الجمهوري جاء ليعيدكم إلى منازلكم ماهي إلا خديعة لهم، فالكثير من سكان الأحياء الأخرى التي سيطرت عليها فصائل المعارضة المسلحة لجأوا إلى هذين الحيّين بحثاً عن الأمن بفضل عدم مهاجمة فصائل المعارضة لهذين الحيين حفاظاً على حياة المدنيين الذين لجأوا إليها".

وكان من أسباب مجزرتي الجورة والقصور منع تمدد فصائل المعارضة باتجاه هذين الحيين والقضاء نهائياً على الأصوات المعارضة للسلطة السورية وتوجيه رسالة إلى الفصائل المعارضة والمدنيين في الأحياء الخاضعة لسيطرة الفصائل.

[8]مفردها مهده وتعني مطارق ضخمة

[9]رفض الشاهد الكشف عن اسمه الحقيقي لأسباب أمنية

6.2:حرق الجثث

عندما بدأت القوات الحكومية باقتحام حي الجورة ومداهمة المنازل واعتقال المدنيين هرب عدد من سكان الحي باتجاه شارع الوادي القريب، يقول الشاهد بهاء سليمان:" في المساء عندما عدت إلى منزلي القريب من جامع المهاجرين[10]، شاهدت مجزرة مروعة، فقد قامت هذه القوات بإخراج عمال فرن النعمة وحجزهم في أحد المنازل ثم رشوا عليهم مادة بيضاء اللون– بودرة – ثم أحرقوهم جميعاً، وقد بقي من هذه المادة ما هو منثور على الأرض وأثاث المنزل".

ويوضح الشاهد سليمان: "بعض الجثث كانت متفحمة تماماً ولم نستطع التعرف على أصحابها، فيما تعرفت على الباقي ومنها كان عبدالله زهير، وأخوين أحدهما اسمه خليل والآخر اسمه عمر".

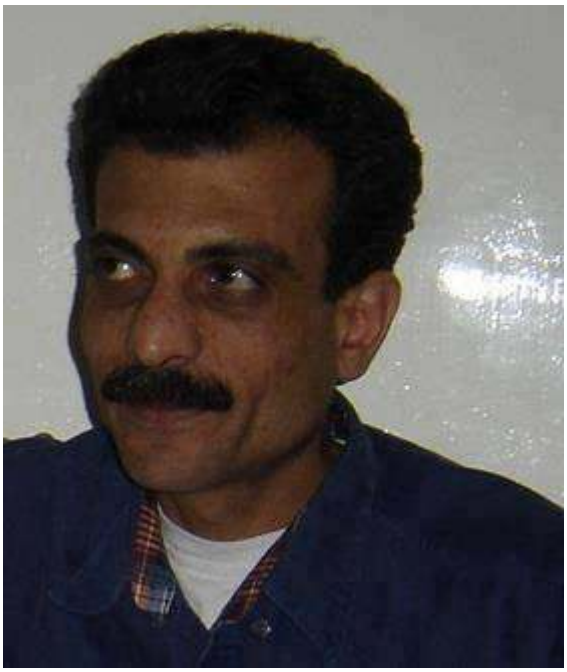

عثمان الصياح-أحد ضحايا المجزرة-المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

[10] يقع في منطقة الطب في حي الجورة

ولم يكن عناصر الحرس الجمهوري يفرقون بين رجل أو امرأة أو كهل أو طفل أو مصاباً، فالجميع كانوا أهدافاً عسكرية بالنسبة لهم، حيث يؤكد حكيم (اسم مستعار): " تمت تصفية كل من وجد في منزل القابلة المقابل لمنزل الدكتور حيدر الفندي في حي الجورة حيث كان يتم إسعاف الجرحى إليه لمعالجتهم في بداية اقتحام الجورة، كما تمت تصفية كل من وجِد في الحارة".

ويتابع حكيم عن مشاهداته:

"عثرنا على 3 جثث تم حرقها بمادة كيميائية أو شيء يشبه النابالم الحارق، فقد كانت الجثث ذائبة تماماً والعظام متفتتة، ثم دخلنا إلى منزلين آخرين ووجدنا في كل بيت جثة واحدة وكانت طريقة القتل الحرق، بعدها دخلنا بيت لآل العرفي وكان صاحبه مديراً لسادكوب[11] سابقاً، وفيه رجلان مقتولان بطلقة في الرأس أحدهما صاحب المنزل، عمره نحو 60 عاماً، وفي القبو عثرنا على 7 جثث لم يتم التعرف عليها لأنها محروقة".

ويضيف حكيم في شهادته: "أن انتشال الجثث الناتجة عن تلك المجزرة استمر لمدة ما يقارب العام حسب ما ذكر له أحد أعضاء الهلال فقد تم انتشال 45 جثة لم تعرف معالمها من منطقة جامع عبدالله بن عباس وفرن حوكان، و 60 جثة من منطقة دوار حويجة، وكانت جميع الجثث متحللة بالكامل فيما تم التعرف على بعض القتلى ومنهم من آل طعمة وآل تبن وآل حويجة وآل عبوش".

ويذكر حكيم في إحدى مشاهداته:

"رأيت فتاتين محروقتين في قبو منزل، حيث وضعت الجثتان على سجادة واحدة وهما محروقتين، وما أثار استغرابنا أن عملية الحرق لم تتجاوز مكان الجثتين على السجادة ولم يتعداه إلى باقي السجادة، وعرفنا أنهن فتاتان بملاحظة وجود حلقات الأذن مع ما تبقى من رماد الجثتين".

[11] الشركة السورية لتوزيع المحروقات

6.3:إعدامات دون محاكمة

لم تكن طرق الاستهداف واحدة لدى القوات الحكومية لكنها كانت جميعها إعدامات دون محاكمة، وهي في البداية تقوم بتفتيش المنازل وسلب محتوياتها ثم استهداف من بداخلها، أو إخراج سكانها وصفهم أمام الجدار في الشوارع ثم قتلهم إلا أن هناك سمة عامة كانت تتبعها القوات الحكومية وهي اعتقال بعض المدنيين ونقلهم إلى منازل أخرى ثم قتلهم أو إحراقهم بالنار أو بالمواد الكيماوية دون محاكمة يقول الشاهد رياض: "أخرجوا الشباب من المنازل بشكل عشوائي وقاموا بتجميعهم في الشارع، ومن ثم قتلهم بشكل جماعي دون توجيه أي تهمة لهم، ودون التفرقة بين رجل أو طفل أو امرأة، كما قاموا باعتقال أشخاص من حي الجورة، واقتادوهم إلى حي القصور، حيث تم استهدافهم في منازل قريبة من فرع أمن الدولة".

وهناك طريقة أخرى قامت بها هذه القوات، وهي تجميع المدنيين في الأقبية وقتلهم، ويؤكد رياض بهذا الخصوص: "أن قرابة 30 شخصاً اختفوا لمدة 15 يوماً، ولم نعرف مصيرهم إلا عندما اكتشفنا جثثهم داخل إحدى الأقبية".

وعن مشاهداته حول إعدامات عدد من الشباب دون محاكمة يحدثنا الشاهد وائل الأحمد قائلاً: "لم تقم القوات الحكومية باعتقالنا حيث توجهوا إلى الحارة القريبة، وأخرجوا أربعة شباب من منازلهم وأطلقوا عليهم الرصاص وقتلوهم".

ويوضح الشاهد وائل في حديثه عن ما جرى في حي الجورة: "دخلوا إلى منزل شخص يدعى أمين وهو إمام جامع في المنطقة وقاموا بإخراجه هو واثنا عشر شخصاً معه من منازلهم، وصفوهم على الحائط وأطلّقوا عليهم الرصاص بشكل مباشر، حاولنا دفنهم إلا أن القوات الحكومية منعتنا من ذلك، ثم انتقلوا إلى حارة أخرى و أعدموا نحو سبعة عشر شخصاً، وتابعوا طريقهم إلى حارة أخرى وقاموا بتفتيش المنازل وأنزلوا منها ثلاثين شخصاً جميعهم ذكور بأعمار مختلفة وصفوهم أمام الحائط وأطلقوا عليهم الرصاص ومنهم عبدالحق الديواني وانسبائه".

ويتابع وائل: "توجهت القوات الحكومية إلى شارع الوادي فقتلوا رجلاً كبيراً في العمر من عائلة الهنداوي، ثم قتلوا 14 شخصاً بينهم مشير الصاهود وابنه محمد".

خلف محطة الدهموش للوقود حدثت مجزرة في يوم 25 أيلول/سبتمبر 2012 شارك فيها الحرس الجمهوري، يفيدنا الشاهد أبو علي الديري (اسم مستعار) عن هذه المجزرة بقوله:

"اقتحم الحرس الجمهوري المنطقة القريبة من محطة الدهموش في حي الجورة – تأكدنا من مشاركة الحرس الجمهوري عن طريق عنصر من الجيش الحكومي كان متواجداً في معسكر الطلائع وزودنا ببعض المعلومات – وبعد انسحاب الجيش من تلك المنطقة ذهبنا أنا وبعض أهل الحي باتجاهها، وقد ألقى جثث الضحايا في خربة وراء المحطة، ووجدنا جثثاً من مختلف الأعمار كبار بالسن ورجال وشباب وثلاثة عشر طفلاً تمت تصفيتهم رمياً بالرصاص".

ولم تكن القوات الحكومية تفرق بين هذا وذاك فالجميع أمام هذه القوات سواسية، يشير الشاهد وائل إلى: "أن هذه القوات أعدمت الدكتور حيدر الفندي رمياً بالرصاص على باب منزله الواقع قرب مركز جباية الكهرباء في حي الجورة، بتهمة مداواة الجرحى من فصائل المعارضة، بعدها اقتحموا منزل قابلة تسكن مقابل منزل الدكتور الفندي، فوجدوا في منزلها جهاز ايكو، وقاموا بإعدامها على الفور رمياً بالرصاص".

الدكتور حيدر الفندي-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

محمد فياض العسكر-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

ويؤكد أبوعلي الديري ما جرى بالقرب من محطة الدهموش: "كان هناك جثث لم يتم التعرف على بعضها إلا من خلال الهوية الشخصية، لأن الطلق الناري كان في الوجه ومعالم الوجه غير واضحة، وكان العدد الإجمالي لضحايا هذه المجزرة 60 شخصاً".

ويضيف أبو علي الديري: "أنه في يوم 28 أيلول/سبتمبر 2012 تم نشر قوائم بالأسماء الثلاثية لضحايا مجزرتي الجورة والقصور التي تم توثيقها من قبل ناشطين على جدران مساجد التوبة والصحابة والحمزة، وكان عددهم هو 482 ضحية".

وتتحدث هدية (اسم مستعار) عن مجزرة حي القصور فتقول: "كان المشهد مرعباً جداً، تم إطلاق الرصاص بشكل عشوائي على الأشخاص الذين يقفون على الشرفات، ثم اقتحموا المنازل دون تمييز وفتشوها وأحرقوا بعضها، ثم أنزلوا جميع الذكور الموجودين في المنازل، ووضعوهم أمام الحائط وأعدموا معظمهم".

ويذكر الشاهد خالد سليمان من سكان حي القصورعن طريقة مقتل أحمد السالم- وهو موظف سابق في شركة النفط متزوج ولديه ولدين وابنتين من سكان حي القصور– فيقول: "توفيت والدة أحمد بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2012 وفاة طبيعية، و ترافقت وفاتها مع اقتحام القوات الحكومية للحي، وأراد أن يدفنها على

الطريقة الشرعية، فذهب إلى الجامع ليأتي بالمغتسل ورآه عناصر القوات الحكومية وهو يحمل المغتسل بيده، فقاموا بإطلاق الرصاص عليه فأردوه قتيلاً، ولم يتمكن أحد من الاقتراب منه لإسعافه، وفي حلول الليل قام الأهالي بدفنه في إحدى الحدائق بشكل سريع كي لا يتم إعدامهم".

وتروي الشاهدة فاطمة (اسم مستعار) من سكان حي القصور: "أن أحمد رشيد العلي خرج إلى الشرفة ليرى ما يحدث في المنطقة، فرآه عناصر القوات الحكومية وأطلقوا عليه الرصاص بشكل مباشر وقتلوه، ثم اقتحموا منزله وأعدموا عمه صفوان رشيد العلي، ولم يدخل أحد إلى ذلك البناء بسبب الخوف، وبعد نحو خمسة أيام عادت زوجته إلى المنزل لإحضار بعض الحاجيات فدخلت المنزل ووجدته قتيلاً".

بينما يروي الشاهد جاسم الأحمد (اسم مستعار) مشاهداته عن تلك المجزرة فيقول: "كنت أشاهد من خلف ستار النافذة، ورأيت رجلاً هرب من أمامهم فأطلقوا النار عليه لكنه لم يصب على ما أظن، بعد ذلك اقتحموا المنزل الذي يجاور منزلي، وأخرجوا كل الشباب منه و رأيتهم يضربون أحدهم ضرباً قاسياً بحجة أنه كان يتابع قناة العربية عندما داهموا منزله وأخذوا سيارته ثم تقدموا إلى الشارع الرئيسي الواصل بين دار الألسن وجامع الفتح وأحرقوا منزلاً بتهمة أن مالكي المنزل مطلوبون للأجهزة الأمنية، فبدأ السكان بالزحف يوم الجمعة 28 أيلول/سبتمبر 2012 باتجاه حي الجورة للخروج من المدينة".

ويستذكر عمر العمر (إسم مستعار):

> "أنه في 30 أيلول/سبتمبر 2012 شاهدت في ساحة قرب حي القصور تسمى ساحة التكاسي جثة رجل مسن تم قنصه وهو على الدراجة الهوائية، فيما أصيبت امرأة كانت معه قالوا إنها زوجته، وقد زحفت إلى ما بعد ساحة المدلجي وماتت بعد ذلك، بقيت جثتيهما نحو أسبوع فلم يستطع أحد سحبهما ودفنهما".

وعن ماهية القوات العسكرية التي اقتحمت حي القصور يؤكد عمر العمر في شهادته:

> "أن القوات التي اقتحمت حي القصور هي قوات اللواء 105 بقيادة العميد علي خزام ومساعده العميد عصام زهر الدين".

ويقول العمر: "إن هذه القوات اقتحمت منزلاً، لا يوجد فيه إلا شاباً وحيداً اسمه مثنى، ولم يكن لهذا الشاب أي نشاط فقد كان بعيداً كل البعد عن أي حراك، وقد تمت تصفية الشاب في المنزل".

6.4:التعذيب والقتل ومنهم لأشخاص لهم قرابة مع عناصر الفصائل المعارضة

ومن التصرفات التي قامت بها القوات الحكومية هي تعذيب أشخاص تربطهم علاقات قرابة مع عناصر فصائل المعارضة بطرق بشعة وقتلت بعضهم، رغم أن البعض لم يكن يعمل مع هؤلاء العناصر، ويقول رياض :"إن القوات الحكومية قامت بتفتيش منزل جابر هنداوي، ثم قالوا له ارجع إلى منزلك، إلا أن المخبر قال لهم هذا إرهابي هو وأخوه، فاعتقلوه و أجبروه أن يأخذهم إلى بيت أخيه، وتم احتجازهما في منزل وقاموا بقتلهما فيه، وجابر له صلة قرابة مع قيصر هنداوي أحد قادة فصائل المعارضة المسلحة، ووجدنا جثتيهما في اليوم التالي، كان يوجد معهما سبع جثث أخرى وآثار التعذيب واضحة على أجسادهم جميعاً".

وكان التعامل أو حتى مجرد التعاطف مع فصائل المعارضة المسلحة تهمة تعاقب عليها القوات الحكومية، وفي هذا الخصوص يوضح الشاهد رياض:

> "قامت القوات الحكومية بحرق مجموعة من الشباب يعملون في أحد الأفران داخل أحد المنازل، بتهمة التعامل مع الفصائل المسلحة، كما قاموا بقتل مجموعة من أبناء حي الجورة لا تتجاوز أعمارهم الـ15 عامًا بعد صفهم عند جدار فرن الجاز في الحي".

وفي شهادته يشير عمر العمر إلى: "وجود منزل كان مستودع أدوية لفصائل المعارضة في حي القصور، وهذا المنزل كان يستأجره شخص يدعى أشرف الجاجان في الثلاثينيات من عمره، وتم اعتقاله من قبل القوات الحكومية، وقام علي خزام الضابط في الحرس الجمهوري وعدد من عناصره بالتحقيق معه و4 آخرين وكان التحقيق في منزل يعود لأحد المدنيين في حي القصور حيث أجبر علي خزام أصحاب المنزل على البقاء في غرفة واحدة ريثما ينتهي التحقيق، وقد تمت تصفية أشرف الجاجان والمعتقلين الآخرين أثناء التحقيق بتاريخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2012، وقام العناصر بقلع عيني أشرف قبل أن يموت".

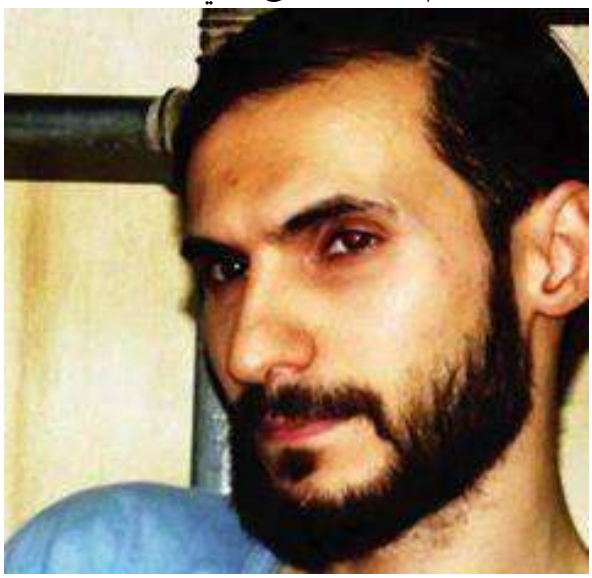

أشرف الجاجان-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

6.5:سلب وحرق المنازل وممتلكات المدنيين وترويع المدنيين

رغم أن عناصر القوات الحكومية بقوا يوماً واحداً في حي الجورة، وهو وقت قصير قياساً بما جرى به من استهداف وتخريب ممتلكات وسلب ونهب، وفيما يبدو أنهم لم يأتوا إلا لهذه المهمة، وقد تم انجازها بوقت قصير، ويذكر الشاهد رياض بعض أسماء الضحايا :"دحام الشكرجي، ثلاثة أشخاص من عائلة هنداوي جميعهم في الأربعينات من العمر، ياسر الشكال، محمد ياسر الشكال 12 عاما".

ويتحدث الشاهد رياض عن ترويع القوات الحكومية لعائلته فيقول:

"تم اعتقال جميع إخوتي من قبل القوات الحكومية بعد اقتحامها لحي الجورة، وبعد سنتين عرفت مكان اثنين فقط كانا في سجن صيدنايا، وقد زرتهما خمس زيارات، وكانوا يعذبونهما قبل وبعد الزيارة، وفي الزيارة السادسة أبلغوني بأنهما قد ماتا، وأن علي أن استلم أغراضهما الشخصية، لقد تمت تصفيتهما".

ما قامت به القوات الحكومية من استهداف واعتقال ونهب، كان مبرمجاً الهدف منه ترهيب المدنيين، فهذا وائل الأحمد يروي لنا عن الترهيب الذي تعرض له هو وعائلته يقول: "استيقظنا في يوم المجزرة على أزيز الرصاص، فطرق عناصر القوات الحكومية الباب واقتحموا منزلي واخرجونا منه وكنا ثمانية شباب، وقاموا بصفنا على الحائط وطلبوا منا الاستدارة، وكان في الطابق الأرضي في البناء الذي أسكن فيه كراج فيه عدد من السيارات، حاول أحد العناصر تشغيل سيارتي أمام البناء الذي أسكن فيه وعندما فشل قام هو وعناصر آخرين بإحراقها أمام عيني".

ويقول سفيان صليبي في هذا السياق: "عندما تمكنت من الدخول إلى المنزل الذي تم فيه تصفية عائلتي وجدته قد سلب من قبل القوات المقتحمة وتم تفتيشه بصورة همجية".

وتصف هدية (اسم مستعار) مجزرة حي القصور فتقول: "كان المشهد مرعباً جداً، تم إطلاق الرصاص بشكل عشوائي على الأشخاص الذين يقفون على الشرفات، ثم اقتحموا المنازل دون تمييز وفتشوها وأحرقوا بعضها، ثم أنزلوا جميع الذكور الموجودين في المنازل، و وضعوهم أمام الحائط وأعدموا معظمهم".

زميل بقجه جي-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

وفي حديث للشاهدة أم محمد عن مقتل زوجها وأخيه تقول:

"اقتحم عناصر الحرس الجمهوري واعتقلوا زوجي وأخيه، ولم نعرف عنهما شيئاً ثم طلبوا منا إخلاء المنزل وهددونا إن لم نخرج بسرعة فإنهم سيفجرونه، فخرجت من المنزل أنا وأولادي وأخت زوجي باتجاه حي الجورة، ونحن في الطريق أطلق علينا قناص تابع للقوات الحكومية الرصاص فقتلت أخت زوجي".

قبل يوم من المجزرة كانت وسائل الاتصال مقطوعة بقرار من الأجهزة الأمنية، وكان حيا الجورة والقصور مفصولين عن بعضهما، وكان المدنيون يعيشون حالة من الترقب المشوب بالخوف وهم لا يعلمون ما الذي سيحدث، لذا هرب الكثير من شباب حي القصور ليلاً باتجاه الأحياء الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة أو باتجاه شارع الوادي، يقول جاسم الأحمد حول اقتحام حي القصور(اسم مستعار) ويقول: "وفي صباح يوم 26 أيلول/سبتمبر 2012 اقتحم عناصر الحرس الجمهوري الحي، وكانوا يتحدثون اللغة العربية، ويضعون حربات يُقدر طول الواحدة بـ 60 سم على أظهرهم ومن الأمام، وكان معهم شخص ملثم يدلهم على المطلوبين ومنازلهم، وعلى ما أظن كان من أبناء الحي ".

ويسرد لنا عماد الطويل (اسم مستعار) مشاهداته عما رآه في الشوارع أثناء تجواله فيقول: "شاهدت بأم عيني سيارات محروقة وسيارات أخرى يقوم عناصر القوات الحكومية بإحراقها، وشاهدت منازل قليلة تعرضت للقصف".

يقول حكيم: "بعد حملة الاعتقالات والاستهداف التي نفذتها القوات الحكومية كانت الحياة معدومة، فلم يكن أحد في الشوارع أبداً، ولم يكن أحد يستطيع جلب ربطة خبز نتيجة الخوف، فقام الهلال الأحمر بإنشاء نقطة توزيع في منطقة الفيلات لأنه لم يستطع إدخال سياراته المحملة بالمواد الغذائية إلى مقراته في حيي الجورة والقصور".

ويتابع بالقول: "قام عناصر القوات الحكومية باعتقال شباب حارة المنزل الذي كنت فيه، وسمعت العناصر يصرخون في وجه المعتقلين بعبارات تتضمن الكفر وسب الذات الإلهية وشتم للاعراض".

ويوضح حكيم: "كانت تصرفات عناصر القوات الحكومية ملفتة حيث تبدو أنها غير طبيعية وغير واعية".

ويتابع حكيم: " وصلت إلى مبنى المحافظة في حي الجورة وكان المحافظ غسان قناطري موجوداً والنقيب فداء من الأمن الجنائي وكان المحافظ متعاوناً ويرفض القتل، وقد سألني عن القتلى هل هم مسلحين أم مدنيين ؟؟ لم أستطع إجابته ، لكنه لم يكن يملك من قراره شيئاً، وكان في المبنى ضباط من الحرس الجمهوري منهم العميد عصام زهر الدين، العقيد علي خزام، اللواء أسبر قائد العمليات في دير الزور، اللواء جامع جامع ، النقيب سراج المسؤول عن سرية المداهمة، وكان حديثهم بحسب ما سمعت عن مقاومة شرسة من قبل المسلحين وأن الأمور جيدة".

سامر خرابة-أحد ضحايا المجزرة-المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

6.6:استهداف عوائل بأكملها :

يختلف اقتحام حي القصور بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2012 عن اقتحام حي الجورة وذلك بسبب توزع النقاط العسكرية المتعددة التي أنشأتها القوات الحكومية في المدينة، حيث توزعت النقاط العسكرية على فرع أمن الدولة وبناء الشبيبة مقابل اتحاد الفلاحين وبجانب مطعم الكوخ في شارع نادي الضباط والمتحف، ففي حي القصور أبيدت عوائل بأكملها مثل آل صليبي وآل خريط.. يقول قاسم فرحان العيسى مدير الآليات في الهلال الأحمر :"في المنطقة المقابلة لجريدة الفرات ومنطقة فرن حوكان القريبين من حي القصور، لاحظ الكثير من المدنيين بأن بعض ساكني المنازل في هذه المنطقة لم يخرجوا منذ يوم الاقتحام فبدأت روائح تفوح في المكان، ذهبنا إلى هذه المنازل وعثرنا على جثث متفسخة وكان الدود يأكل بها، وكان بين هذه أطفال ونساء".

ويوضح العيسى: "كان العناصر يطرقون أبواب المنازل وفي حال عدم فتح الباب يكسرونه ويدخلونه، وكانوا يخرجون الشباب من المنازل، وفي حال كان مطلوباً كانوا يعتقلونه دون معرفة الجهة التي يتم نقله إليها".

ويقول: "اقتحمت القوات الحكومية فرع الهلال الأحمر في حي القصور وقاموا بتفتيشه وقمنا بتعطيل سيارات الهلال باستثناء سيارة الإسعاف وذلك لكي لا يتم استخدامها من قبلهم".

أقدمت القوات الحكومية على قتل عدد من الأشخاص من آل صليبي بعد اقتحام منزلهم في حي القصور يقول سفيان صليبي حول هذه المجزرة: "كنت نازحاً في محافظة الحسكة عندما قامت القوات الحكومية باقتحام المنزل الذي تسكن فيه عائلتي في حي القصور حيث قامت القوات بتصفيتهم، ولم يسمح للهلال الأحمر بدخول المنزل ودفن الجثث إلا بعد 25 يوماً".

ويذكر سفيان أسماء الضحايا الذين تم قتلهم نتيجة اقتحام منزل عائلته وهم: "توفيق خلف صليبي 60 سنة، عبد الكريم خلف صليبي 48 سنة، محمد خلف صليبي 43 سنة، شذى حمّاد صليبي زوجة توفيق 43 سنة، عليا توفيق صليبي 18 سنة طالبة حقوق، عبود توفيق صليبي 8 سنوات، راما توفيق صليبي 7 سنين، محمد توفيق صليبي 5 سنوات، عبدالله حسين المحيمد".

ويوضح:

> "دفعت مخالفة 1500 ل.س لأن الضحايا قضوا في وقت سابق من تثبيت الوفاة، لقد دفعنا ثمن الرصاص الذي تم قتل أهلي به، وحين سألت مسؤولاً أمنيا عن الحادثة قال لي: دخلوا بمهمة غير معروفة من باقي أجهزة الأمن".

توفيق خلف صليبي-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

شذا حماد صليبي -زوجة توفيق خلف صليبي--أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

وفي هذا الصدد يؤكد حكيم (اسم مستعار):

"عندما دخلنا منزل آل صليبي وجدنا في غرفة الجلوس 5 جثث مقتولة وبركة دم كبيرة، كانوا أربعة شباب ورجل كبير في السن، وكانت الجثث متحللة والدود يأكل بها، وفي القبو وجدنا 4 جثث لأم وطفلين وفتاة وقد تم إعدامهم جميعاً بطلقات في الرأس، وهنا طلب منا ضابط الحرس الجمهوري التوقف والانسحاب لأسباب أمنية رغم عدم وجود أي خطورة تذكر علينا، لكنه باعتقادي أراد منعنا من استكمال جمع الجثث لكثرتها، بعدها وضعنا الجثث في أكياس و حفرنا حفرة كبيرة في حديقة المعلمين في حي القصور ودفناهم بها".

أما ما حدث لآل الصليبي فتوضح هدية: "اقتحموا منزل توفيق خلف الصليبي، ودخلوا إلى القبو بداية والذي كان فيه شذى حمّاد الصليبي زوجة توفيق وبناته راما وعلياء، وقاموا بإعدامهم جميعاً دون تمييز، ثم صعدوا إلى الطابق الأول حيث كان يتواجد توفيق وأشخاص آخرين وقاموا بإعدامهم رمياً بالرصاص بتهمة وجود قيصر هنداوي – وهو قائد فصيل عسكري تابع للمعارضة المسلحة- في منزلهم قبل أيام من المجزرة-، ثم منعت هذه القوات الاقتراب من البناء نهائيا".

وتضيف: "بقيت جثثهم كثيراً إلى أن تفسّخت وصدرت منها روائح كريهة ملأت الحي عندها سمحت هذه القوات للهلال الأحمر بالدخول إلى المنزل وإخراج الجثث ودفنها، صُدمتُ من المناظر المرعبة فجثث الأطفال والبنات تملأ المكان والدماء على الأرض والجدران، والدود يخرج من تلك الجثث، كما رأيت إحدى الفتيات البالغات المقتولات وهي مختبئة في خزانة الملابس والدماء تسيل منها، بعدها صعدنا إلى الطابق الأول وشاهدنا جثث الرجال ملقاة على الأرض و متفسخة والدماء تملأ الأرض، فقام الهلال الأحمر بإخراج الجثث وغادر بها الحي".

يتكلم أبو عبد الرحمن عن مجزرة آل خريط قائلاً: "عثرنا على 7 جثث من آل إبراهيم خريط، كما عثرنا على جثتي شخصين آخرين، وآخر من آل خرابة فقمنا بدفنهم بحديقة منزل آل صليبي، كما وجدنا جثة شاب اسمه حمزة عمره 27 عاماً بأحد المنازل مقتولاًبطلق في رأسه وصدره، بعد ذلك نزحت من المنطقة".

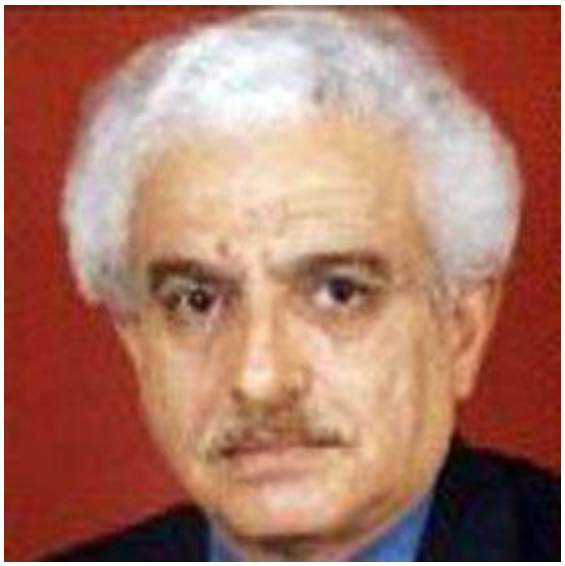

إبراهيم خريط أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

سومر إبراهيم خريطاحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

راني ابراهيم خريط-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

6.7:الدفن في الحدائق والجوامع

كانت آثار الدماء في الطرقات نتيجة الإعدامات الكثيرة التي نفذتها قوات الحرس الجمهوري يقول قاسم فرحان العيسى :"وجدنا جثثاً في أقبية منازل عليها آثار طعنات السكاكين منهم.. الدكتور حيدر الفندي واخوه حاتم، شخصين من بيت زرقة، محمود الثلاج وشخص من آل صفوق، شخصين من آل هنداوي وشخص من آل العافص، وثلاثة من آل عسكر (حسين وعدي وعرفان) وثلاثة من آل الرديسات، وشخص من آل كردوش، وامرأة من آل دهموش، وتم دفن الكثير من الجثث في حديقة جامع التوبة في حي الجورة".

بسام الزرقة-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

ويتابع فرحان العيسى : "عثرت مع عدد من المدنيين في قبو منزل قرب منزلي على جثث 4 أشخاص مجهولي الهوية تم إعدامهم رمياً بالرصاص بينهم طفل لا يتجاوز عمره 14 عاماً، أما الباقين في الأربعينيات من العمر،كما عثرنا على عظام جثة تعود لطفل في سقيفة أحد الأبنية تم دفنه في حديقة قرب مدرسة حسان العطرة".

ويختم العيسى بقوله :"تم فقد ما يقارب 100 شخص في حي الجورة في يوم 25 أيلول/سبتمبر 2012، وكنا نقوم بعملية توثيق حيث تتم كتابة بطاقة توصف حالة الجثة وكم عمرها وماذا يلبس ولون شعرها وجنسها، وكانت القوات الحكومية ترفض دفن الجثث وتصف القتلى بالمخربين إلا أننا كنا نقنعهم بالقول بأن بقاء هذه الجثث على حالها سيؤدي إلى تفشي أمراض خطيرة".

ويروي عماد الطويل (اسم مستعار) تجربته ومشاركته في دفن ضحايا المجزرة في حي القصور فيقول: "شاركت مع عدد من المدنيين بدفن جثث قتلى أغلبهم مجهول الهوية، حيث سمح لنا بعد أسبوع بنقل هذه الجثث ودفنها بعد خروج روائح من مكان وجودها في الأبنية نتيجة تعفنها، وعرف من الجثث التي قمنا بدفنها رجل في الثمانين من العمر من آل ثلاج، وتم الدفن في حديقة النصارى وحديقة الموظفين وحديقة بحرة عفرة".

وعن مكان دفن عمال فرن النعمة الذين تم استهدافهم وحرقهم يقول بهاء سليمان: "لقد تم دفنهم بحديقة جامع المهاجرين" ،بينما يشير الشاهد وائل إلى: "أننا تمكّنا من دفن قسم من ضحايا مجزرة الجورة ومنهم إمام الجامع أمين في قبو أحد الأبنية والحدائق القريبة في الحي بعد مغادرة القوات الحكومية، فيما تم دفن 14 جثة من بينهم مشير الصاهود وابنه محمد في منزل مهجور".

وعن ضحايا مجزرة محطة الدهموش يلفت الشاهد أبو علي الديري : " تم دفنهم في حديقة جامع التوبة وحديقة جامع سدرة المنتهى بالضاحية القريبة من حي الجورة" ،أما الشاهدة فاطمة العبدالله (اسم مستعار)فتقول: " تم دفن أحمد رشيد العلي قامت بدفنه ودفن عمه صفوان في حديقة قريبة من منزلهما".

مرهف فاكوش-أحد ضحايا المجزرة--المصدر صفحات التواصل الاجتماعي وتم التأكد من صحتها من قبل منظمة العدالة من أجل الحياة

جميع الضحايا الذين تحدث عنهم الشاهد وائل كما يؤكد: "بأنهم دفنوا في مقابر جماعية من غير تغسيل وتكفين أو إقامة صلاة الجنازة عليهم"، فيما يوضح الشاهد رياض: "أن جابر هنداوي وأخيه ومعهما سبع جثث أخرى قد تم دفنهم جميعاً بشارع الوادي جانب جامع التوبة وفي حديقة جامع سدرة المنتهى بالضاحية".

أما الشاهدة أم محمد فتتحدث عن دفن زوجها وأخيه:

"بعد 18 يوماً من مغادرتي المنزل جاءني الخبر أنهم عثروا على جثة زوجي وأخيه في قبو أحد المنازل، وكان عدد الجثث التي تم العثور عليها 16، فذهبنا إلى محافظ دير الزور وقدمنا طلباً من أجل دفن الجثث، لكن المحافظ رفض وطلب مني أن أكتب تصريحاً بأن العصابات الإرهابية هي من قتلتهم، فقام الهلال الأحمر بدفنهم في مساكن حوض الفرات بمقبرة جماعية".

ويقول سفيان صليبي: "إنه لم تسمح القوات الحكومية للهلال الأحمر بدخول المنزل ودفن جثث عائلته (أخوته وأبناء أخيه و زوجة أخيه) إلا بعد 25 يومًا حيث دفنت في حديقة مؤسسة حوض الفرات ثم سمح لنا بعد سنة بنقل الجثث إلى مقبرة العائلة".

وعن مجزرة آل صليبي يوضح رضوان (اسم مستعار): "كانت الجثث متفسّخة و متحللة ورائحتها كريهة جداً، فقام الأهالي بحفر قبر جماعي ودفنوهم فيه دون غسيل أو كفن أو حتى صلاة الجنازة".

وعن دفن الضحايا يلفت حكيم إلى:"أنه وبعد 23 يوماً من الاقتحام استطاعت فرق الهلال الأحمر أخذ موافقة من عصام زهر الدين لدخول المناطق التي هدأت فيها الاشتباكات لسحب الجثث، فرافقت الفريق الذي كان معهم المقدم سليمان من الحرس الجمهوري إلى حارة بيت صليبي حيث كانت الجثث متناثرة في جميع منازل الحارة مع حرق عدد من المنازل وهي كثيرة وتقريباًعن12 منزلاً".

ويقول حكيم: " جلبنا جثث 4 من منطقة بين الطلائع واللواء 137، حيث دخلنا من طريق السكن الشبابي لمسافة 10 كم، فوجدنا الجثث في غابة من الأشجار، وكانت هذه أول مرة لي أصل لهذه المنطقة".

أما عن آل خريط فيشير الشاهد أبو عبد الرحمن إلى: "أنه تم دفن 7 جثث إضافة إلى ثلاثة جثث أحدهم من آل خرابة في حديقة منزل آل صليبي".

ويضيف عمر العمر (اسم مستعار):

"في حديقة بير معجون رأيت 3 قبور لم أعرف لمن، وحضرت دفن 6 جثث بوجود الحرس الجمهوري في هذه الحديقة، بينما تم دفن عدد من ضحايا المجزرة في حديقة المعلمين، وفي حديقة جامع التوبة التي دفن فيها أكثر من 75 جثة، لم يكن هناك أسماء على شواهد معظم القبور".

6.8 معاملة القوات الحكومية للمدنيين وتأخير دخول المساعدات الإنسانية

أخرت القوات الحكومية وصول المساعدات الإنسانية لحيي الجورة والقصور، وقد تم نهب مقر الهلال الأحمر.. حيث يؤكد عمر العمر (اسم مستعار): "في يوم 2012/10/1 لم أستطع الدخول إلى حي القصور فقد أصيب عدد من الأشخاص نتيجة القنص، إلا أنني دخلت من حاجز أمن الدولة، وكان حي القصور لا حياة فيه والحالة كانت شبه منع تجول، وكانت سيارة الإسعاف الخاصة بالهلال الأحمر مفرغة ومقر الهلال مسروق، ولا يوجد في المنطقة غير عناصر القوات الحكومية فيما الأهالي لا يستطيعون التحرك من منازلهم". أخرت القوات الحكومية إدخال المساعدات إلى حي الجورة و القصور لفترة أسبوع ما أدى إلى فقدان تام للمواد الأساسية في الأحياء قبل أن تعود وتسمح بإدخالها مجدداً

كما يروي عماد الطويل (اسم مستعار) عن معاملة الحرس الجمهوري للمدنيين أثناء الحملة حيث يقول: "لم يستطع المدنيون الخروج من منازلهم إلا بعد أسبوع من بدء الحملة حيث استطاعوا التوجه إلى نقطة التوزيع التي استحدثها فرع الهلال الأحمر العربي السوري في دير الزور لتوزيع المساعدات والتي كانت في منطقة الفيلات القريبة من حي القصور حيث كان التوزيع فيها أكثر من المعتاد".

سابعاً: الاستنتاجات

بناء على ما سبق من أدلة وردت في شهادات الأشخاص الذين التقت معهم منظمة العدالة من أجل الحياة، وبتطبيق القوانين ذات الصلة الواردة في القواعد : 2- 7- 46- 53- 54- 90- 100- 115 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، و المادة 8 (2) (ب) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمادة 2 (2) (3) من اتفاقية مناهضة التعذيب، والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف نستنتج مسؤولية القوات النظامية السورية عن التعذيب والقتل العمد بدون محاكمة لمدنيين عزل، وقتل عوائل بأكملها وحرق أشخاص وهم أحياء في حيي الجورة و القصور، كما تؤكد الشهادات عدم احترام القوات الحكومية لجثث الضحايا وذلك بمنعها ذوي الضحايا من دفنهم في المقابر الرسمية، واضطرار المدنيين نتيجة لذلك لدفنهم في مقابر جماعية في الحدائق و الجوامع، إضافة إلى سلب ونهب المنازل وترويع المدنيين في الحيّيْن.

ثامناً: التوصيات

إن من الأهمية بمكان التحرك الفوري للتحقيق بالانتهاكات المرتكبة من قبل القوات الحكومية السورية في حيي الجورة والقصور لما في ذلك من إنصاف للمدنيين الذين تعرضوا للانتهاك ولما في ذلك من أثر في تخفيف الرغبة المتفاقمة في الإنتقام من قبل أهالي الضحايا، وكل تأخير في سلوك طرق العدالة يسبب مزيداً من الدماء و يساهم في إضعاف فرص الحل السياسي في سوريا.

ومن هنا تطالب منظمة العدالة من أجل الحياة

أولاً: مجلس الأمن

1- الضغط على الحكومة السورية لوقف كافة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ترتكبها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها بما في ذلك عمليات إعدام المدنيين.

2 – إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

3 – فتح تحقيق خاص بمجزرة حيي الجورة والقصور في محافظة ديرالزور واستخدام الآليات المتاحة لمحاسبة المسؤولين عنها.

ثانياً: المبعوث الدولي الخاص بسوريا

أن لا تهمل محافظة ديرالزور في المفاوضات الجارية سواء في أستانا أو جنيف و أن تكون حماية المدنيين في هذه المحافظة التي تعاني من أوضاعاً إنسانية غاية في الصعوبة من الأولويات في العملية التفاوضية الخاصة بسوريا خاصة بعد تقدم القوات الحكومية باتجاه المحافظة وتعرض مواقع واسعة في المحافظة للقصف بمختلف أنواع الأسلحة.

ثالثاً: الحكومة السورية

1 - التوقف الفوري عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء العادل والمستقل بحق المدنيين.

2 - السماح للجان التحقيق الدولية بالدخول إلى مناطق ارتكاب الجرائم والتحقيق بها.

رابعاً: الدول ذات العلاقة بالشأن السوري

1 - التحرك بشكل فردي أو مشترك عبر آلية معينة لمحاكمة مسؤولين سوريين بناء على مزاعم ذات مصداقية في الخروقات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في حيي الجورة والقصور في محافظة ديرالزور، والعمل بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية واتفاقاً مع القوانين الوطنية، للتحقيق التحقيق مع أفراد الجيش السوري والقيادات المدنية المشتبه بارتكابهم جرائم في حيي الجورة والقصور أو مسؤوليتهم القيادية عنها، وملاحقتهم قضائيا ولو غيابياً.

3 – دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته و البدء بإجراءات حقيقية لضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة ملف الانتهاكات في سوريا إلى القضاء بما في ذلك المحكمة الجنائيّة الدولية أو محاكم خاصة.

خامساً: الآلية الدولية المستقلة والمحايدة للتحقيق في الجرائم الأشد خطورة في سوريا

أن لا تهمل محافظة ديرالزور في التحقيقات التي من شأنها الكشف عن الكثير من الجرائم المرتكبة وفي المحافظة والكشف عن المسؤولين عنها.

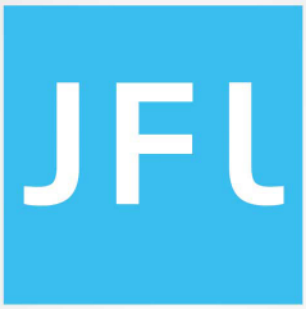

JFL.ngo

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization

JFL.ngo @JFLngo